نص كلمة السيد الحكيم في المؤتمر السادس عشر لمناهضة العنف ضد المرأة 1446هـ - 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين

أصحاب الفخامة والدولة والسيادة والمعالي والسعادة ..

السادة والسيدات الحضور ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أشكر لكم حضوركم وأوكد الالتزام بإقامة هذا المؤتمر الهام عن مناهضة العنف ضد المرأة في الأول من صفر تزامنا مع دخول سبايا آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)إلى الشام.

إن ما حصل في واقعة الطف وما تلاها من سبي وتعنيف للنساء والأطفال من آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يعد الحدث الأكثر إيلاماً وحزناً وبشاعةً في التاريخ الإسلامي والإنساني بسبب حجم الانتهاكات التي مورست بحق ثلةٍ من الرجال والنساء ، مع تعدد أعراقهم وألوانهم وخلفياتهم الدينية والمذهبية، شيوخاً وأطفالاً ، عسكريين ومدنيين.

إن انتهاك حقوق القتلى و الجرحى والأسرى من الرجالوالنساء والأطفال ، في مشهد مريع وفي توقيتات محددة ، ضد مجموعةٍ لم يكن ذنبها إلا المطالبة بالاصلاح ومعارضة الظلم والفساد والطغيان و رفض مجاراة السلطة الجائرة ، هو أبشع ما يمكن أن تتعرض له الإنسانية في تاريخها الطويل.

وإن المجالس والمواكب الحسينية والمسيرات والمناسبات العاشورائية وما يتلوها من فعاليات مليونية في أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام) ، تمثل رسالة تنديدٍ و رفضٍ لتلك الممارسات الظالمة والانتهاكات البشعة ، و رسالة التزامٍ بقيم ومبادئ أبي عبدالله الحسين (عليه السلام) ، الذي دعاإلى التحرر من الظلم واقامة العدل وتحقيق الأمن وحماية الحريات على وجه الأرض ، ودفع دمه الطاهر ثمناً لذلك فبقي مناراً خالداً لجميع أتباعه وأنصاره ومواليهوالمؤمنين بمبادئه ونهجه.

لاشك أن السيدة الجليلة زينب بنت علي بن ابي طالب (عليهما السلام) و من كان في ركبها من النساء والفتيات ، مثلن المشهد الآخر ولعله الأهم من قيادة المسيرة الحسينية نحو الإصلاح.

وهذا هو سبب دفاعنا الدائم عن المرأة وحقوقها وشأنها وضرورة احترامها وحفظ مقامها و صيانة رمزيتها و الايفاء بحقوقها ، لأننا ندعو النساء جميعاً أن يكن مثل السيدة زينب بنت علي ، بطلة كربلاء و رائدة مسيرة السبايا الأحرار.

انظروا لمقام السيدات الجليلات آسية ومريم وخديجة وفاطمة و زينب وغيرهن ، كيف جعلت الأديان منهن قديسات رائدات يقتدي بهن وبتاريخهن الرجال والنساء.

وإناهتمامنا بتجديد هذا المحفل الكريم متأتٍ من التزامنا بالثوابت الإسلامية التي تؤكد على الاهتمام بالأسرة وعمادها المرأة وتعزيزأداورها التربوية والقيمية والإنسانية.

فالأسرة هي النواة الحقيقية للمجتمع ومن غير بناء الأسرة والاهتمام بها.. لا يمكن أن نبني

مجتمعاً صحياً وسليماً.

إن مناهضة العنف ضد المرأة هو في واقعه مناهضة للعنف ضد الأسرة وضد المجتمع.. فالمرأة هي الأم والأخت والبنت والزوجة.. وهي الشريك الحقيقي للرجلفي أدوار الحياة ومسؤولياته التربوية والأخلاقية والمجتمعية.

وإن تعريض المرأة إلى منزلقات فكرية تستهدف كرامتها ومسخ طبيعتها الإنسانية التي ميزها الله سبحانه وتعالى عن الرجل هو بحد ذاته عنف آخر ضد المرأة.. فالتعنيف يشمل كل أدوات الاكراه والتعرضلكرامة المرأة وعفتها وحريتها التي كفلها الشرع والقانون.

وحرية المرأة لا تعني التحلل من الالتزام بالشرع والقانون والعادات المجتمعية الأصيلة.

وكذلك تمايز الرجل و المرأة عن بعضهما في الأدوار الحياتية لا يعني أبداً الانتقاص من الآخر.. أو تمييز أو تفضيل أحدهما على الآخر.

فقدأكد ديننا الإسلامي على أهمية الدور التشاركي بين الرجل والمرأة في كل ما يخص الجوانب الإنسانية والمهام الرسالية لهما كما يشير القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى :

"وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَالصلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ".

إن تسليط الضوء على الوسائل والعادات والأعراف السيئة التي تحرض على المرأة وتفتح الطريق لتعنيفها ، والدعوة إلى معالجتهاباتت مسؤولية مجتمعية يتحملها الجميع، وكذلك الحال في مواجهة الدعوات المنحرفة ثقافياً وفكريا.. فالأمر لا يتعلق بالإجراءات الحكومية وتشريع القوانين فحسب، بل يرتبطأيضا ببرامج التوعية والتثقيف التي تتكفل المؤسسات الإعلامية والمدنية والقوى السياسية والمجتمعية بمهمة تفعيلها والتركيز عليها.

أما ما يخص شأننا المحلي والإقليمي والدولي.. فنود الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً/تستمر في هذه الأيام حملات التعنيف والتنكيل والتهجير والتجويع بحق المدنيين في فلسطين ، أطفالا و نساء و رجالاً ، في حرب ضروس تخطت كل الخطوط الحمراء والمبادئ و القوانين ، وباتت تعتدي على سيادة الدول الأخرى وتنتهك المواثيق الدولية.

وكان آخرها مجزرة فجر اليوم في إحدى مدارس غزة حيث ارتقى أكثر من 100 شهيد ومئات من الجرحى.

أُحيي جميع الشعوب والنخب والمسيرات التي تقف وتستنكر وتشجب قتل الأطفال والنساء .. وأدعو جميع الأنظمة العربية والإسلامية والدولية والمنظمات المسؤولة إلى وقفة جادة لإيقاف هذه المجازر و الجرائم و الانتهاكات من دون تعلل وتسويف ومماطلة ،والمضي لإعادة الإعمار وعودة النازحين وايقاف سياسات قضم الأرض وفرض الأمر الواقع بطرق عدوانيةمرفوضة ،ونجدد ترحيبنا بقرار محكمة العدل الدولية حول ممارسات كيان الاحتلال الإسرائيلي واعتبارهاسياسات تنتهك القانون الدولي.. كما نحث على ضرورة مساندة هذا القرار الهام في المحافل الدولية وتعزيزه بخطوات عملية عاجلة تسهم في ارجاع الحق الفلسطيني المغتصب.

إن تسليط الأضواء على الجرائم الإسرائيلية في استهدافهم للأطفال والنساء واغتصابهم

للأراضي الفلسطينية هي مهمة إنسانية قبل أي اعتبار آخر.

وعلى العالم أنيصحو من سباته تجاه تلك الممارسات اللاإنسانية وأن يضع حداً للكيان الإسرائيلي الغاصب.

إننا ننشد السلام في منطقتنا.. ونعمل على تحقيقه بكل السبل المتاحة.. وهو ما يجعلنا نرى في ممارسات هذاالكيان الغاصب استهدافاً لمعنى السلام وعنوانه .. فالرعونة الإسرائيلية واستهتارها بمنظومة القوانين الدولية هو بحد ذاته خرق للسلام والقيم الإنسانية.

ثانياً / بصددتعديل قانون الأحوال الشخصية الذي حظي باهتمام الرأي العام وأُثير حوله الكثير من اللغط هذه الأيام ، فنود الإلفات إلىأن عراقنا الجديد و دستورنا الدائم ونظامنا الديمقراطي قد تعهدوا بالحرية والاحترام وتفهم خصوصية المجتمع العراقي بأديانهم ومذاهبهمومشاربهم وقومياتهم ، وآن الأوان ، لاستفياء هذه الحقوق التي لا تتعارض مع مدنية الدولة وحرية الأفراد و حق التعبير و إبداء الرأي بكل استقلالية واحترام.

إننا ندعو السادة والسيدات النواب إلى مزيد من الشرح والتوضيح ، والتدقيق والمراجعة لمواد القانون للتأكد من تطابقه مع الأحكام الفقهية وملائمته لظروف العصر ، وحمايته لحقوق المرأة بشكل كامل.

ثالثاً /من المؤسف أن موقع رئيس مجلس النواب ما زال شاغرا والمناشدات مستمرةلإخوتنا في المكون الكريمبضرورة حسم المرشح من دون الدخول في أجواء الاختلاف والتناحرالداخلي..

وإن تأخير الحسم يزيد من تعقيد المشكلة ويعرض الاستقرار السياسي إلى مخاطر جديدة نحن في غنى عنها.

يتحتم علينا جميعاً الحفاظ على قواعد الاستقرارالسياسي والأمني في البلاد.. وعدم التهاون في أي ثغرة سياسية أو أمنية تهدد هذا الاستقرار.

وأن نجعل المصلحة العليا للبلد فوق أي اعتبار.. فالكسر السياسي ليس من مصلحة أحد .. لأننا في مركبواحد ويجب أن نكون بمستوى المسؤولية الوطنية.

ومن هنا نناشد المعنيين لتقديم المرشح المناسب بأسرع وقتممكن.. وليكن التفاني والايثار وتقديم المصلحة العليا للبلد أساساً في أي حراك سياسي يصب في حلحلة الإشكاليات.. فبلدنا وشعبنا يستحق الأكثر.. وينتظر منا تقديم الأفضل.

رابعاً/إن الحراك الخدمي والعمراني الذي تشهده حكومة الأخ السوداني يجب أن يستمر من خلال الدعم والإسناد السياسي من قبل الجميع.. كما يجب أن يمتد هذا الحراك ليشمل الحكومات المحلية.. فلا يمكن أن نشهد تطورا كبيرا من دون أن يشمل جميع الجوانب والمجالات في ربوع وطنناالحبيب.

أحيي المتابعة المستمرة من الحكومة الاتحادية لجميع المشاريع بغية إنجازها في أسرع وقت.

ونتطلع إلى منحالأولويةالقصوى لتقديم العون والاسناد الاتحادي للحكومات المحلية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية التي تسهم في انجاز مشاريعهم المتلكئة لأسباب مالية أوإدارية.

يجب تعميم تجارب النجاح في كل مكان.. وابتكار الأساليب والأدوات التي تسهم في رفع معاناة شعبنا وتحقيق متطلباتهفي حياة حرة كريمة.

يمكننا أن نقدم أروع صور النجاح إذا وحدنا كلمتنا وأهدافنا وهو ما يتطلب إرادة سياسية واعية ومدركة لأهمية المرحلة وخطورتها.

حمى الله شعوب العالم،

وحفظ الله شبابنا وشعبنا من كل سوء،

وحفظ الله مرجعياتنا الدينية ولاسيما المرجع الأعلى الإمام السيستاني (دام ظله الوارف)

ورحم الله شهداءنا الأبرار والماضين من مراجعنا العظام ولاسيما الشهيدين الصدرين وشهيد المحراب وعزيز العراق وقادة الأنتصار.

جعلنا الله وإياكم على طريق الحق ونصرته والدفاع عن المظلومين.

إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..